

الإعلام المصري يتقرب للجمهور عبر مؤثري منصات التواصل

هيمنة الحكومة على المحتوى الخبزي من أسباب تحول منصات التواصل إلى إعلام بديل.

ويرى مراقبون أن مجرد لجوء الجهات الإعلامية لشريحة مؤثرة في المجتمع، مثل شباب الشبكات الاجتماعية، وضع رؤيتهم في تطوير المنظومة ووضع إستراتيجية تضمن استقطاب الجمهور، يعكس ضيق أفق أغلب المسؤولين عن القطاع لأن إعادة الريادة للإعلام تتطلب إجراءات سهلة وبسيطة ويكفي توسيع مساحة الحرية وانتقاء عناصر مهنية مشهود لها بالكفاءة والمصداقية.

ويقول هؤلاء إنه حتى لو كانت وزارة الإعلام جادة في تقبل وجهات نظر الشباب حول طريقة تطوير المنظومة، فإن هناك أزمة أخرى ترتبط بوجود دوائر حكومية مشاركة في إدارة القطاع لا تقبل بهذا التغيير.

وأكد خالد برمواي أن "التدخل في السياسة التحريرية للإعلام جعل رسالته جامدة ومكررة وغير مقبولة لكثيرين، بينما هناك استقلال في منصات التواصل، لذلك فإن الفجوة واسعة بين الطرفين، وهو ما تعاملت معه الحكومة لسنوات بنوع من الاستخفاف، حتى صارت مضطرة لتقليل الخسائر باستقطاب المؤثرين".

ويرى الكثير من أبناء المهنة أن العزلة ليست في التقارب بين الإعلام والشباب المؤثرين على منصات التواصل، بقدر ما تكمن في جدية الحكومة لوضع خطة لتحقيق الاختلاف في الأصوات والجرأة على التحدث بلسان الجمهور، لأن هذه العوامل كانت بداية صناعة إعلام مواز، وجعلت المنابر الرسمية تتخاطب نفسها.



ليلى عبدالمجيد

فهم الحكومة لما يدور في أذهان الشباب، وإعادة تطوير الخطاب الإعلام وفق رؤيتهم، ضرورة ملحة

ويضيف هؤلاء أن المؤسسات الإعلامية لم تُدرك بعد أن السياسات التحريرية للصحف والقنوات يُفترض أن تتناغم مع توجهات الشارع وليس الجهة المالكة للمؤسسة، لتكون لها صدقات، في حين أن منصات التواصل إعلام يصنعه الجمهور، لذلك هناك فرق شاسع في التأثير وسرعة الوصول إلى الناس.

وأشارت ليلى عبدالمجيد، عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة سابقاً، إلى أن "فهم الحكومة لما يدور في أذهان الشباب وإعادة تطوير الخطاب الإعلام وفق رؤيتهم، ضرورة ملحة، لأن هؤلاء الأثر قادرة على تحديد المطلوب من الرسالة الإعلامية على مستوى الخبر والتحليل بما يُناسب المجتمع، باعتبارهم شريحة لديها طموحات واسعة، وتجاهلها يُفسح المجال أمام منصات التواصل لتقضي على الإعلام التقليدي".

وأشارت إلى أن تجاهل الأصوات المعارضة على أساس وطني عند وضع الإستراتيجية الإعلامية، سوف تترتب عليه تداعيات خطيرة على صورة الإعلام مستقبلاً، حيث تتسع دائرة المقاطعة للمناخ التقليدي، والجديفة في تحقيق التوازن بين منصات التواصل والصحف والقنوات، تستوجب تطبيق معايير اختلاف وجهات النظر.

وقال ح.م. ل. "العرب"، وهو ناشط على يوتيوب، رفض ذكر اسمه، إن "الشريحة التي ترغب الحكومة في استئمانها تخشى أن يكون الهدف من الخطوة الإحصاء بان الدولة غيرت خطة تعاملها مع الشباب، ولديها نية لوجود إعلام حر وجريء استجابة لمطالبهم بديل مشاركتهم في تحسين مضمون الخطاب الموجه للشارع، بحيث يتم التسويق للخطوة بطريقة تجلب الكثير من المكاسب السياسية لأصحابها".

أميرة فكري
كاتبة مصرية

تحاول وزارة الإعلام المصرية استمالة الشباب المؤثرين على الشبكات الرقمية، وضمهم تحت جناحها للمشاركة في وضع إستراتيجية إعلامية جديدة للدولة تقترب من طموحات الشارع.

وأوضح وزير الإعلام المصري أسامة هيكل أنه قدم خطة للرئيس عبدالفتاح السيسي بشأن تطوير الإعلام، لتنفيذها الفترة المقبلة، كي يأخذ هذا الجهاز مكانه اللائق.

وتعمل منصة "سفراء الإعلام الجديد"، التي أطلقتها وزارة الإعلام مؤخرًا، على مخاطبة الشباب المؤثرين على المنصات المختلفة، ودمجهم في تطوير منظومة التواصل والإعلام التي ترغب الحكومة في إقرارها، والاستماع لهذه الشريحة في تطوير القطاع عموماً، والأخذ برأيهم لتقليص الفجوة بين الإعلام الجديد والتقليدي.

ويؤكد التحرك أن الحكومة أصبحت مدفوعة لتغيير نظرتها السلبية للشبكات الاجتماعية، والكف عن التعامل معها كأداة للتخريب والفوضى ونشر الشائعات، إلى سلاح قوي وفعال يؤدي رسالة إعلامية مؤثرة بالتوازي مع الإعلام التقليدي.

وتجحت منصات التواصل مؤخرًا في زيادة معاناة المنابر الإعلامية لما تمتلكه من مساحة واسعة في إبداء الرأي والنش في قضايا محظور نقاشها في أغلب الصحف والقنوات، وحشد الناس لتبني مطالب بعينها، ودفعت الحكومة لتغيير مواقفها.

ورأت قيادات في المنظومة الإعلامية أنه لا بد من التقارب مع الشخصيات المؤثرة بالشبكات الاجتماعية، والوصول إلى نقاط اتفاق حول أسباب تراجع الإعلام، وغياب تأثيره، ليطمئن رؤيتهم في الحساب عند إقرار خطة الإعلام. معضلة الخطاب الإعلامي، أنه اعتاد الابتعاد عن تبني خطاب مقنع للشباب، باعتبارهم الشريحة الأكثر تأثيراً في المجتمع، وتركز جهوده على الترويج للقرارات السياسية والاقتصادية التي تحسن صورة الحكومة، وتدافع عنها، مقابل تجاهل رأي الشارع.

وبدت منصات التواصل كأنها في واد والإعلام في واد آخر، فكلاهما لديه رؤية مناقضة للآخر، في حين أن الأغلبية الجماهيرية صارت توجهاتها تتشكل وفق المؤثرات الإلكترونية التي ينشط عليها أشخاص يحاولون صناعة إرأي مستقل عن الدولة، بينهم صحفيون ومثقفون وفكرويون.

وتصطدم توجهات الحكومة في استمالة المؤثرين على شبكات التواصل، بأن أغلبهم من المناهضين لتوجهاتها السياسية، وهؤلاء لديهم شعبية ساعدتهم على أن يُنظر إليهم باعتبارهم الإعلام الحر الذي يستحق المتابعة.

ومن الصعب على الجهات الإعلامية استقطاب هذه الشريحة من الشباب، لأنهم سيتعاملون مع الأمر على أنه محاولة لتجنيدهم وإخضاعهم لروى لا تتناسب مع تطلعاتهم وجماهيريتهم، إلا إذا كانت نية حقيقية لتوسيع مساحة الرأي والنقد.

وما يوحى بان الهدف من وراء هذه على محاصرة الأصوات المعارضة ضد الشبكة الاجتماعية، أن وزارة الإعلام أضافت ضمن أهداف المنصة "دعم صورة الدولة وتعزيز الهوية"، ما يثير الشكوك حول وجود مارب سياسية من المنصة.

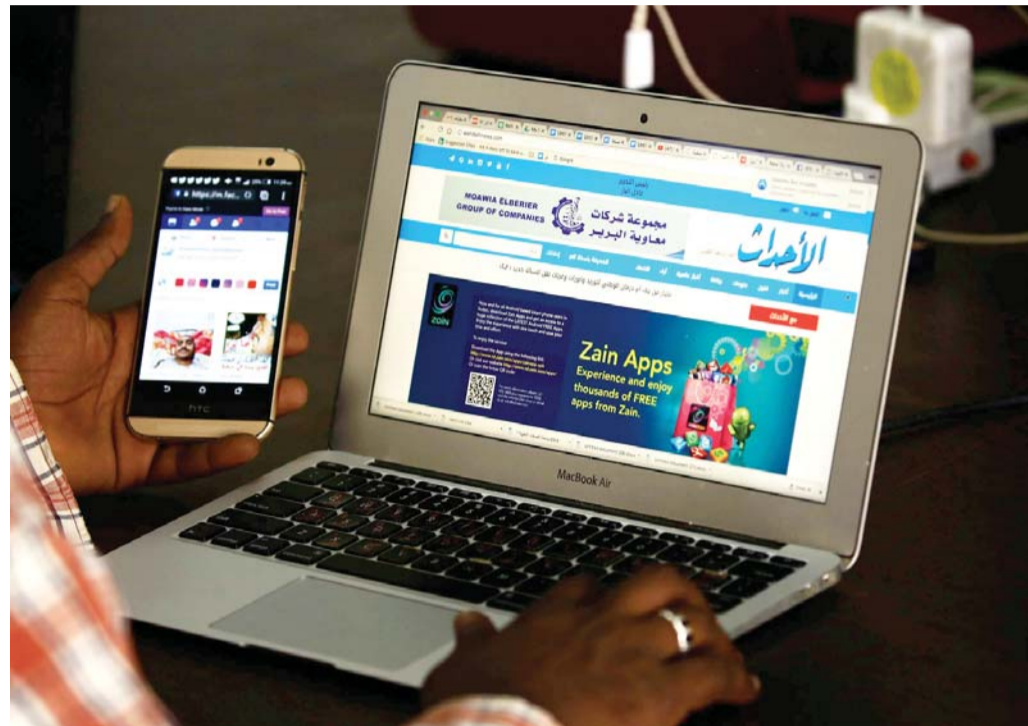
وقال خالد برمواي، الباحث في شؤون الإعلام الإلكتروني، إن الإعلان عن مشاركة الشباب المؤثرين بالشبكة الاجتماعية في وضع الإستراتيجية الإعلامية دون تحديد التخصصين منهم، يضيف المزيد من الأزمات التي يعاني منها القطاع بأنه صار مهتمة من لا مهتمة له.

وأضاف ل. "العرب"، أن معضلة الجهات التي تدير الإعلام أنها تكتفي بالمسكنات، دون البحث وراء صعود نجم منصات التواصل في التأثير على الرأي العام، ولا يدرك هؤلاء أن إصلاح القطاع يحتاج إلى قرارات عاجلة وجريئة.

ودمج الصحف الحكومية غير المؤثرة، وتوسيع هامش الحرية ليشرع الجمهور، بالتنوع والمنافسة واختلاف الرؤى، لأن وسائل الإعلام إلى تناول هذا الموضوع.

تعديل قانون جرائم المعلوماتية يسد الطريق على الشائعات في السودان

التعديل الجديد يلبي الاحتياجات في ظل تطور الجريمة الإلكترونية



إعلام بديل خلال توقف الصحف الورقية

تطوير قانون جرائم المعلوماتية مشيرة إلى أنه سينجح في الحد من هذا النوع من الجرائم خاصة مع الوعي المتنامي بين فئة الشباب في الفترة الأخيرة.

كما أن هذا التعديل يحمي المواقع الحكومية على الإنترنت، إذ صارت مهددة بالاختراق من وقت لآخر، والجمع تابع الاختراق الذي تم لموقع وزارة الاتصالات التي اتهمت جهات خارجية بذلك. ولم تسلم التعديلات الجديدة من بعض الانتقادات، حيث قال الناشط السياسي الأستاذ نادر هاشم بأنها محاولة للتضييق على مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت بمثابة إعلام بديل خاصة خلال توقف الصحف الورقية، وقد ظهر ذلك من خلال جائحة كورونا الأخيرة، إذ عملت على بث المعلومات والأخبار للرأي العام بجانب كونها أصبحت متنفساً للعديد من الشباب.

ويقول ناشطون على مواقع التواصل إنه لا يمكن إنكار أن الشبكات الاجتماعية، ولا سيما فيس بوك وواتساب، أصبح لها موقعها في الحصول على المعلومات وتداول الأحداث المختلفة، وهي متصلة طوال ساعات اليوم، ويتم تداول بعضها عند حدوثها، فضلاً عن كونها أصبحت ساحة لانتقاد ممارسات وسياسات الوزراء والمسؤولين.

ورأى البعض أن العديد من جرائم الابتزاز عبر مواقع التواصل الاجتماعي لا تصل إلى أقسام الشرطة، ولكن يجب تشديد العقوبة إلى أقصى درجة.

وأكدوا على ضرورة وجود ضابط بلا تقييد، إلا للتعدي على الأشياء الشخصية. واستشهد ناشطون بأهمية الشبكات خلال أيام ثورة ديسمبر حيث جعلت منها المعارضة ساحة لتصويب سهامها تجاه الحكومة ومحاولات تعريضها أمام الرأي العام، بعد تضييق الخناق على الصحف في تلك الفترة، وقد كانت منصة لتواصل النوار في جميع أنحاء السودان، وبها نُجحت دعوات للاعتصام وشكلت هاجساً كبيراً للنظام السابق حتى جعلت الحكومة تؤسس فريقاً إلكترونياً لمواجهة تلك الدعوات رغم أنها سابقاً لم تكن تهتم بذلك.

وخصص القانون مادة للنشر الإلكتروني، ويشدد في عقوبتها، بعد أن كانت مدمجة مع مواد أخرى في القانون القديم، ونفت السلطات تماماً أن يكون القصد منها تقييد حرية النشر بمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة بل الحرية مكفولة على أن لا تتعدى حرية الآخرين. وترى الناشطة الاجتماعية سهام مخلوب أن متغيرات الأوضاع استوجبت

الانتقالية، وبعد من القوانين المهمة في تحقيق شعارات الثورة في الحرية. وقال رئيس الوزراء عبدالله حمدوك إن إجازة القوانين والتعديلات "خطوة كبيرة في طريق إصلاح المنظومة العدلية في البلاد".

وأضاف "هي خطوة مهمة في طريق إصلاح المنظومة العدلية... تحقيق شعار الثورة حرية، سلام وعدالة، عبر قوانين ومؤسسات عدلية، تضمن سيادة حكم القانون"، وتعد باستمرار المراجعات والتعديلات القانونية حتى معالجة "التشوهات" في النظم القانونية في السودان كافة.

ويهدف تعديل "قانون مكافحة جرائم المعلوماتية لعام 2020" إلى تنظيم عمل وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى تخصص شرطة ونيابة ومحكمة ذلك النوع من الجرائم والتي تتصل بصورة مباشرة بالشبكة العنكبوتية، خاصة وأن تنفيذ القانون القديم كان ضعيفاً بحسب البلاغات التي تم تقديمها خلال الفترة الماضية، والتي شملت تشويه السمعة والابتزاز والتهديد، فضلاً عن الاحتيال المادي وانتهاك الخصوصية، بينما تذيلت جرائم اختراق المواقع الحكومية والشركات الخاصة القائمة المتواضعة للبيانات المفتوحة حيث لم تسجل النيابة بلاغات من هذا النوع إلا نادراً.

أضواء صحافيون سودانيون على تعديل قانون جرائم المعلوماتية الذي صدر مؤخراً، معتبرين أنه لم يأخذ حظه من الضوء الإعلامي رغم ما له من إيجابيات في ظل انتشار المعلومات المضللة على الإنترنت، وإمكانية الحد من هذا النوع من الجرائم خاصة مع الوعي المتنامي بين الشباب في الفترة الأخيرة.

الخرطوم - انتقد ناشطون سودانيون تجاهل الأوساط الصحافية للنقاش حول تعديل قانون جرائم المعلوماتية الذي صدر مؤخراً، والمخصص لمواجهة الجرائم الإلكترونية عبر تشديد العقوبات وإفراد مواد خاصة بالمعلومات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي.

واعتبر البعض أن التعديلات الجديدة ربما أغلقت الكثير من الثغرات بالقانون السابق، ولم تجد الصدى الكبير في وسائل الإعلام السودانية وشبكة التواصل الاجتماعي، فالبعض كان يستغل الثغرات في الترويج للشائعات ونشر الأخبار المزيفة، والإساءة لآخرين عبر هذه المواقع، وهي بالتالي تعتبر كارثية بالنسبة لهم.

وقال المستشار القانوني معاوية عابدين، إن التعديل الجديد ربما يلبي الاحتياجات في ظل تطور الجريمة الإلكترونية، مع صعوبة عملية إثبات الجريمة وإقناع المحكمة من خلال القانون السابق، وأكد أن التعديلات الجديدة توسعت في حماية النساء خصوصاً باعتبارهن أكثر الفئات المستهدفة والمستخدمات للإنترنت في نفس الوقت، فضلاً عن التوسع في بعض الجرائم الأخرى كالإرهاب والابتزاز والبشر وتشديد العقوبات عليها.

قانون جرائم المعلوماتية
خصص مادة للنشر الإلكتروني، بعد أن كانت مدمجة مع مواد أخرى في القانون القديم

ويهدف قانون التعديلات المنوعة الذي أقر الشهر الماضي في السودان، إلى إجراء إصلاحات في قوانين عديدة، بما يجعلها متسقة مع مبادئ حقوق الإنسان والحرية الأساسية، وفقاً لما نصت عليه الوثيقة الدستورية الحاكمة للفترة

السلطة الفلسطينية تلاحق الصحفيين والناشطين برزمة قوانين

النشر والجرائم الإلكترونية ملاحقة الصحفيين والناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي.

وقانون النشر والمطبوعات الفلسطينية تم إقراره عام 1995، ولم يجر تحديثه من حينها، حيث ما زال يُقيد الصحفيين خاصة في مجال الصحافة الاستقصائية، رغم تأكيدها على ممارسة الصحافة مهمتها بحرية في تقديم الأخبار والمعلومات.

ومنذ عام 2017 حين أصدر رئيس السلطة محمود عباس قرار قانون رقم 16 لعام 2017 بشأن الجرائم الإلكترونية، لا يزال الصحفيون يرفضون هذه القوانين ويديون، إذ يعتبرون أنه يضرب عرض الحائط جميع المواد الدستورية التي تؤكد وجوب مرور القانون على المجلس التشريعي ومناقشته مع مؤسسات المجتمع المحلي والمعتن به من صحفيين وكتاب وعاملين في المجال.

وإحتوى القانون بحسب مؤسسات حقوقية على لغة فضفاضة ونصوص غامضة، حيث أكد على سبيل المثال ضرورة الالتزام بـ"سلامة الدولة" و"الأمن القومي" و"النظام العام"، دون أي توضيح أو تحديد لما تعنيه ولا الحالات التي تنطبق عليها العقوبات.

العام السابق، أي بزيادة تصل 52 في المئة في عدد الشكاوى.

وأشارت في بيان لها إلى أنها تتابع "تكرار احتجاز الأجهزة الأمنية الفلسطينية لنشطاء ومواطنين على خلفية تعبيرهم عن آرائهم بالطرق المختلفة".

وتستخدم السلطات الفلسطينية جملة من القوانين تتعلق بالمطبوعات



القيود تحاصر الصحفيين الفلسطينيين